

تلخيص كتاب الجيش والسياسة في سورية (1918-2000) دراسة نقدية

لمؤلفه الدكتور بشير زين العابدين

نشوء الجمهورية في عهد الانتداب الفرنسي وإشكاليات التأسيس:

واجه تأسيس الجمهورية السورية أيام الانتداب ثلاث مشكلات رئيسية في الجانب الجغرافي والإيديولوجي والاجتماعي. فلم يراع الحلفاء جغرافية الإقليم وما يفرضه من تقسيمات طبيعية، مما أثر على العلاقات مع دول الجوار. وعملت فرنسا على إثارة النزاعات الطائفية ورغبتها في الاستقلال عن السلطة المركزية التي يسيطر عليها أبناء الغالبية السنية وحاولت أن تنشئ لهم كيانات خاصة بحجة مقاومة الفكر القومي. ورسخت هذا عبر التركيز على أبناء الأقليات في إنشاء التشكيلات العسكرية المختلفة مثل القوات الخاصة للشرق. ويلاحظ أثر هذا لاحقاً بعد الاستقلال في الانقلابات المتتالية ضد الحكم المركزي. وتتجاهل الكثير من الدراسات الدور العظيم للمؤسسات الشرعية في تحريك الناس للثورة على الاحتلال الفرنسي، جارية هذه الدراسات وراء فكرة القوميين أن شعور القومية هو من حرك الناس. وقد قام القوميون بمنع الناس من الإشكاليات التي تثيرها بعض الطوائف مثل الاستقواء بالخارج والعمل على الاستقلال عن الحكم المركزي، وكان هذا المنع من الحديث تحت ذريعة تقريب الطوائف والعمل على تثبيت الوحدة الوطنية. فكان لهذا أثر في تجهيل كثير من الناس بما يحدث، وأدى إلى ترميز بعض الشخصيات التي عملت ضد الوحدة الوطنية مثل صالح العلي

وسلطان الأطرش مع تجاهل هدد كبر من الشخصيات الوطنية والقيادات الشرعية. وكل هذا لم يفد في تقريب الطوائف شيئاً! **نشوء المؤسسة العسكرية في ظل الانتداب:**

فرنسا في فترة الانتداب اعتمدت على القوة العسكرية لفرض سيطرتها، بالذات في فترات الثورات. ولتستقطب إليها أكبر شريحة ممكنة من الناس، أعطت بعض المناصب الإدارية للعائلات الارستقراطية الكبيرة التي لها تمثيل سياسي وتجاري كبير في البلد، وإن بقي الفرنسيون صاحب الكلمة الفصل في كل الأمور. والنخبة السياسية كانت منقسمة إلى ثلاث طوائف رئيسية، وهي زعماء السنة الذين تهيمن عليهم الصبغة العائلية، وتمثيلهم التجاري والسياسي أكبر من تمثيلهم للشارع السني، وانقسموا إلى فريقين متعاون مع فرنسا ومقاوم، وهناك زعماء الطوائف وأغلبهم تعاونوا مع فرنسا، والسياسيون النصارى الذين تعاونوا كثيراً مع فرنسا. وهذا التقسيم سمح للجيش الي تسيطر عليه الطوائف حتى بعد مرحلة الانتداب بالتدخل في صلاحيات الحكم المدني.

تردي وضع الدولة العثمانية في القرنين التاسع عشر والعشرين انعكس على وضع المؤسسة العسكرية وأحوال أفرادها بشكل كبير، مما دفع الناس إلى التهرب من الخدمة العسكرية الإلزامية بشتى الوسائل. وبعد انسحاب العثمانيين من البلاد العربية، انتهج الملك فيصل سياسات جديدة في المؤسسة العسكرية أضعفتها، وأدت إلى هزيمة ساحقة للجيش العربي أمام الفرنسيين في ميسلون. وبموجب حق الانتداب المعطى لفرنسا على سوريا ولبنان، كان على فرنسا إنشاء جيش محلي للدفاع عن البلاد بعد استقلالها، فبني الجيش على أساس الولاء لفرنسا. وكانت القوات المسلحة خلال

الانتداب خمسة أقسام:

جيش الشرق والذي يتكون من عناصر من خارج البلاد، والقوات الخاصة للشرق وهو أهم الأقسام الخمسة، والذي يتكون من الأقليات الدينية والعرقية مع بقاء المناصب القيادية في يد الفرنسيين، والقوات الإضافية، وقوات الدرك وجهاز الشرطة.

تطور القوات الخاصة للشرق:

بداية نشأتها في 1916 أثناء تجهيز القوات الفرنسية لـ"الكتيبة الفرنسية لفلسطين وسورية" لحرب الدولة العثمانية، وأدارتها مكونة من أهل المنطقة لكسب الشرعية، فضمت الحلفاء العقديين من الموارنة والأرمن. ورفضت الأغلبية الانضمام إليها بسبب النزعة العقديّة الصليبية التي تميزت بها، خاصة مع تقسيم فرنسا للإقليم إلى خمس دويلات طائفية متناحرة.

ثم بدأت السياسة الفرنسية في التغير لمحاولة فرض الاستتباب، بعد أن رأوا أن الاستمرار في سياسة لتقسيم الطائفي بصورة فجّة لن يفيدهم، فاستحدثت إدارة مدنية ضمت ممثلين عن كل من الدويلات الطائفية. ولكن بقيت مشكلة القوات المسلحة بضم الأقليات العرقية والدينية فقط إليها. وهناك نظريتان لسبب ذلك: الأولى: ضرب المقاومة السنية ضد فرنسا من خلال البعد العقدي في المنتمين للجيش من الأقليات، والنظرية الأخرى هو أن هذه الطوائف كانت أكثر موالاة للمحتل، وبعضها من السنة، ولكن من غير العرب مثل الشركس والأكراد. لذا فالأساس في ضم الأقليات هو الولاء وليس العقيدة. لم تستمر سيطرة الطوائف على القوات الخاصة للشرق، حيث حرص الفرنسيون على إبرام معاهدات مع الوطنيين تزيد من شرعيتهم وتضمن مصالحهم بعد خروجهم، فكان من التغييرات في المجال

العسكري ضم الجيش السوري والقوات الإضافية ليشكلا القوات الخاصة للشرق، وتزايد عدد السنة الملتحقين بها. وحافظ النصيريون على التفوق العددي ولكن في الخدمات الوضيعة لتدني مستوى تعليمهم بالمقارنة مع غيرهم. وكان الضباط السنة في المناصب العالية يوضعون في الواجهة عند اتخاذ أي قرار. ومع ذلك فقد كان يتخلص منهم باستمرار لعدم ضمان ولائهم.

مؤسسات الحكم المدني تحت الاختبار:

لم تكن مهمة الحكومات السورية سهلة أبداً؛ فالأقليات لا زالت تحمل نفس عدم الخضوع للسلطة المركزية من أيام الاستعمار الفرنسي. ومن أمثلة ذلك مقاومة السلطة المركزية من قبل العلويين (ثورة سليمان المرشد) ومشكلة الدروز بين عائلتي الأطرش والعسلي والتي هوجمت فيها المباني الحكومية واضطر موظفو الحكومة للفرار من جبل العرب. وأما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية، فلتغطية نفقات الدولة المتزايدة، استحدث نظام ضرائب، وفي نفس الوقت التضخم وارتفعت تكاليف المعيشة كثيراً. أضف إلى ذلك تسريح عدد كبير من العمال الذين عملوا تحت إمرة الاحتلال، وعجزاً مالياً كبيراً يرتفع من سنة إلى أخرى. وكان هناك فساد مالي كبير بين بعض كبار الموظفين الحكوميين. وهذا كله زاد سخط الناس على الحكومات المتعاقبة. وفي الجانب السياسي، أدى عدم تبني معظم الأحزاب والجماعات لأيدولوجية محددة إلى ترسيخ الفوضى السياسية في البلد. فالأحزاب في مجملها كانت عبارة عن ائتلافات مفككة تسعى لمصلحة أفرادها وإبعاد المناوئين، كما كان لبعضهم ارتباط كبير بالعسكر، ووصل الأمر ببعضهم إلى الارتباط بأجندات خارجية بالذات في موضوع العلاقة مع الهاشميين في العراق والأردن،

ودخول مصر والسعودية على الخط لإحباط مخططات الهاشميين ومن يواليهم. ومن أسوأ ما حصل عودة نظام توزيع مقاعد البرلمان حسب الطوائف مما رسخ بشكل أكبر مشكلة الطائفية.

المؤسسة العسكرية تحت الاختبار:

سلم الاحتلال الفرنسي بعد جلأه قوات الشرق الخاصة وهي في حالة سيئة جداً، حيث كانت الطائفية متغلغلة فيها بشكل كبير، كما أن روح التمرد على السلطة المركزية كانت قد زرعت في نفوسهم من قبل الاحتلال، وهذا ما أدى إلى حصول تمرد من عدة مجموعات ضد الدولة. حاولت السلطة المركزية حل الإشكاليات عبر تأسيس الكليات العسكرية لتخريج الضباط، والعمل على توفير الدعم المالي والتسليح للجيش. وكان على الجيش أن يخوض اختباراً مبكراً في عام 1948 في فلسطين ضد اليهود. وقد كشفت الحرب الضعف الكبير للجيش من جميع النواحي، ووجود فساد كبير في قياداته.

وحصل خلاف كبير بين المدنيين والعسكريين حول الطرف الذي يتحمل المسؤولية. ولما قام البرلمان السوري بعد الحرب بطلب التحقيق في ملفات الفساد للقيادات العسكرية، وجه الجيش خطاباً قاسياً لرئيس الجمهورية وضع فيه شروطاً يجب تنفيذها من قبل الحكومة وإلا فإن الجيش سيتدخل لحماية الكرامة العسكرية! وكان رد رئيس الجمهورية واضحاً بعدم تدخل الجيش في الأمور السياسية.

الإرث الفرنسي: حكم العسكر (1949-1954):

حصل أول انقلاب عسكري في الشرق الأوسط في سوريا 30 مارس 1949 بقيادة حسني الزعيم بسبب موقف رئيس الجمهورية شكري القوتلي من تدخل الجيش في السياسة، وأمسك الزعيم برئاسة الجمهورية، وقوبل هذا بتأييد حتى من قبل بعض النواب. كما رحبت

معظم الدول الإقليمية والدولية بالانقلاب، ما حدا به إلى الامتنان له الدول ومحاولة إثبات شكره عبر عدة اتفاقيات منها التخلي عن شرط توقف دعم أمريكا لإسرائيل مقابل تمرير بعض الاتفاقيات. وهناك شكوك كبيرة حول علاقة أمريكا ومخابراتها بهذا الانقلاب.

تلا هذا الانقلاب أربعة انقلابات عسكرية في ست سنوات كانت أسبابها لها علاقة بالصراع بين الجيش ومؤسسات الحكم المدني. وكانت فرصة للقوى الإقليمية والدولية المختلفة للتدخل في الشأن الداخلي بما يحقق لهذه الدول مصالحها المختلفة والمتضادة. وأبرز هذه الصراعات الإقليمية كان صراع الهاشميين مع المحور المصري - السعودي، وأبرز الصراعات الدولية كان بين المعسكر الاشتراكي والرأسمالي، وكذلك الصراع بين أمريكا من جهة، وبريطاني من جهة أخرى. وقد أدت هذه التدخلات إلى انقسام بين ضباط الجيش حسب اتجاهاتهم الفكرية وانتماءاتهم الطائفية، وكان بعضهم مخلصاً للقوى الخارجية التي ذكرت سابقاً. ومما زاد من المشكلة محاولة بعض السياسيين الاستقواء بالجيش لتقوية نفوذهم. وأكدت الأحداث المتتالية في تلك الفترة أن الجيش يعاني بشدة من سيطرة الطائفية عليه، بالذات مع وجود ضباط كبار ممن كانوا أصلاً من ضباط القوات الخاصة للشرق أيام الاحتلال الفرنسي. كل هذه الأحداث أدت إلى تدهور كبير جداً في مؤسسات الحكم المدني، وإلى تعطل مشاريع التنمية، بالإضافة إلى ترسيخ دور الجيش في السياستين الداخلية والخارجية، حتى أصبح للجيش ضباط يحضرون جلسات الحكومة يمثلون "مجلس القيادة العسكرية".

وكانت محاولتا الانقلاب المدعومتين من الغرب وحركة العصيان المسلح من بعض قطع الجيش، وكذلك العدوان الثلاثي على مصر، وأحداث

أخرى، أدت في النهاية إلى التقارب الشديد مع المعسكر الشرقي. وأدت وكذلك إلى بحث الوحدة مع الجانب المصري تجنباً لمزيد من الصراعات والانقلابات الدموية التي قد تحدث بين الأجنحة المتصارعة في الجيش.

الجمهورية العربية المتحدة (1958-1961):

لم تكن الوحدة مع مصر مبادرة مدنية، وإنما عسكرية من قبل "مجلس القيادة العسكرية" في سوريا، حيث اتفق الضباط في المجلس مع جمال عبد الناصر على الوحدة بين البلدين دون الرجوع إلى رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الوزراء. وكانت صيغة الوحدة الكاملة سبباً لشعور السوريين بعودة الحكم الديكتاتوري إليهم مرة أخرى، حيث ألغيت الأحزاب السياسية، وفرضت رقابة صارمة على الإعلام. هذا رغم فرح الجماهير بداية الأمر بالوحدة للتخلص من صراعات السياسة والعسكريين. وفي حكومة الوحدة نال العسكريون كثيراً من المناصب، وإن كانت ليس المناصب ذات السيادة، باستثناء عبد الحميد السراج الذي عين وزيراً للداخلية. وقد عمل عبد الناصر على تحييد الجيش السوري عن السياسة، فبدأً بعمليات نقل للضباط عن أماكن قوتهم وتسريح آخرين، وذلك لإضعاف التجمعات الإيديولوجية منها (البعثية بالذات) أو الطائفية. وحل مكان الضباط المنقولين ضباط دمشقيون محايدون مما أثار غضب البعثيين بشكل عام، والعلويين بشكل خاص؛ لأنهم كانوا حققوا مكاسب سياسية كبيرة من خلال حزب البعث. فتشكلت لجنة عسكرية سرية في القاهرة للقضاء على الوحدة واستبدال قيادة حزب البعث التقليدية بأخرى تناسب توجهاتهم، وظهر البعد الباطني جلياً في اللجنة التي تكونت بداية من ضباط علويين وإسماعيليين، ثم أضيف إليها بعض

الدروز والسنة.

قيام الوحدة على أسس غير سليمة، وطبيعة الحكم الشمولي العسكري الذي كان يحكم به عبد الناصر، وتهميش السوريين بشكل عام وتفضيل المصريين حتى داخل سوريا، وكذلك عمليات التغيير في قيادات الجيش، والنهج الاشتراكي في الاقتصاد، أدى إلى تملل كبير على المستويات الشعبية والنخبوية السياسية منها والعسكرية. ولكن ذلك كله لم يكن سبب إعلان الانفصال المفاجئ، وإنما قام الضباط مرة أخرى بالمفاجأة، كما أدخلوا سوريا في الوحدة بشكل مفاجئ أيضاً. ورغم أن تحركهم في البداية لم يظهر فيه رغبتهم في الانفصال، إلا أن الجانب المصري اعتبره كذلك، وحاول أن يستعيد الوحدة عسكرياً، ففشل، وهكذا بدأ عهد الانفصال، الذي كان يشبه عهد ما قبل حسني الزعيم من الناحية السياسية.

الصراع بين الحكم المدني والجيش:

بعد الانفصال، اجتمع مجلس القيادة العسكرية مع بعض السياسيين واتفقوا على إجراء انتخابات نيابية والاستفتاء على دستور جديد. ونتيجة لضعف الأحزاب السياسية، لم يكن هناك إمكانية لتشكيل حكومة قوية. ثم زادت المشكلة بأن أصبح رئيس البرلمان ورئيس الوزراء ممن يرفضهم الجيش رفضاً قاطعاً، واتجهت الحكومة الجديدة للتقارب مع الغرب على حساب التقارب مع السوفييت. فاعتبرت قيادات الجيش ذلك تحدياً لهم، فكان انقلاب 28 مارس 1962 والذي قاده عبد الكريم زهر الدين، وهو ابن لعضو في المجلس النيابي لدولة الدروز التي قامت في عهد الاحتلال. كما كان عبد الكريم يعمل في صفوف قوات جيش الشرق. ويبرز هنا مرة أخرى دور الأقليات التي لم تتعود إلا التمرد على السلطة المركزية، وعدم

احترام النظام الجمهوري، ثم يطلب منها بعد ذلك المحافظة على هذا الكيان!! وكان قيام القادة العسكريين بإعلان برنامج سياسي داخلي وخارجي سابقة خطيرة في تاريخ البلاد.

ومن الأسباب التي دفعت إلى الانقلاب أيضاً هو الصراع داخل المؤسسة العسكرية نفسها، وذلك بعد أن شعر الضباط الدمشقيون - وعلى رأسهم عبد الكريم النحلاوي - أن قبضتهم قد بدأت تتراخي في الجيش والأمن؛ فأرادوا تقوية نفوذهم مرة أخرى. كما كان بعض ضباط الانفصال يحاولون العودة إلى الوحدة مع مصر ولكن مع تجنب الأخطاء التي أدت إلى انهيارها.

كاد هذا الانقلاب أن يؤدي إلى حرب أهلية، حيث إن الجيش في بعض المناطق رفض الانقلاب وأعلن تمرده. ولكن حصل مؤتمر في حمص بين القيادات العسكرية من مختلف المناطق، واتفقوا فيه على إبعاد القيادات التي قامت بالانقلاب خارج سوريا وأمور أخرى. هذه الأمور لم ترق للضباط البعثيين فأعلنوا عصياناً في حلب، ولكن تم إخماده بسرعة. ثم عاد عبد الكريم النحلاوي إلى سوريا ليحاول الانقلاب مرة أخرى مع بعض الضباط، ولكن تدخل رئيس الجمهورية ناظم القدسي وحصل اتفاق بين القيادات لتجنب حصول صراع دموي. ثم قامت قيادة الجيش في دمشق بتعيينات وتنقلات لبعض الضباط لمنع عملية انقلاب أخرى. وهو ما دفع الناصريين والبعثيين إلى ترتيب انقلاب جديد في 8 آذار 1963، وبدأت معه مرحلة مختلفة تماماً في سوريا.

الجيش العقائدي والحزب القائد:

كان يفترض أن تتمتع سوريا بنوع من الاستقرار بسبب هيمنة حزب البعث على مقاليد الأمور بعد انقلاب 8 آذار 1963. ولكن ذلك لم

يحدث، بل كانت هناك صراعات كثيرة داخل الحزب نفسه، ولكن المتأثرين بشكل مباشر من هذه الصراعات كان المجتمع كله وليست الطبقتان السياسية والعسكرية فقط. وترجع أسباب الانقسامات داخل الحزب في تلك الفترة إلى عدة أمور. منها أن حزب البعث في أساسه قام على ائتلاف من أربعة أحزاب، وفيها قدر كبير من عدم التجانس. وقد وأدى هذا وما سبق إلى وقوع انشقاقات كبيرة ومؤثرة في صفوف حزب البعث في كل محنة يمر بها، وبرز ذلك جلياً في عهد الوحدة مع مصر - رغم تركيز الحزب على مبدأ الوحدة بين الدول العربية -. كما كانت هناك إشكاليات كبيرة بين الزعامة التقليدية بقيادة ميشيل عفلق والجيل الثاني في الحزب في وسائل تصحيح الأوضاع ونقل المجتمع إلى الاشتراكية وسرعة التنفيذ ومجابة المجتمع بها. وقد بدأ النفوذ الكبير للمجموعة الأولى يضعف، ويزداد ضعفاً مع ازدياد تغلغل العسكريين في الحزب واستعانة بعض المتنافسين بهم.

ومن أسباب الانقسامات في حزب البعث الفكرة التي قام على أساسها الحزب والتي تقول إن من يعمل على تصحيح أوضاع المجتمع هم "أقلية"؛ مما جعل الحزب يعتمد على الأقليات في المجتمع بحجة أن الأغلبية لم تقم بشيء يذكر لتصحيح الأوضاع في البلاد. وتقوم فكرة الحزب أيضاً أن الأقلية التي تقوم بهذا التصحيح تقوم بها بطريقة "انقلابية" على المجتمع. وهذا أدى إلى أن أي مشكلة يواجهها أعضاء الحزب داخلياً وخارجياً يعمل على حلها بالانقلابات. كما واجه الحزب مشكلة كبيرة عند توليه السلطة ومحاولة سيطرته على مقاليد الأمور ونزعها من يد منافسيه؛ إذ إن هذا يقتضي أن يصبح أغلبية، وأدى هذا إلى ضم عدد كبير من أبناء

الأقليات إلى الحزب بشكل عشوائي مما أضر كثيراً بنية الحزب الإيديولوجية أكثر فأكثر.

ولأن القاعدة الشعبية لحزب البعث هي من الأقليات؛ فإن هذا يعني أنه لا زال بعيداً عن إمكانية حصوله على شرعية من الشعب. وبالفعل، فقد كانت القاعدة الأساسية للحزب هي الضباط الحزبيون الموجودون في الجيش.

وكان العسكر قد زاد توغلهم في الحزب عبر اللجنة العسكرية التي أنشئت سرّاً في عهد الوحدة للعمل على فكها بسبب سياسات عبد الناصر التي عملت على تحييد الجيش عن سيطرة الأقليات والأحزاب. واللجنة بأعضائها الخمسة في البداية هم من الأقليات، وحتى بعد توسعها، كانت نسبة كبيرة منهم من الأقليات النصيرية والإسماعيلية والدرزية. أما السنة الذين ضموا لاحقاً فلم يكن لهم أية قاعدة شعبية، وإنما برزوا لعلاقتهم بمن سبقهم، وهو ما يعني أن نفوذهم كان محدوداً جداً. هذه التركيبة أدت إلى أن تظهر التركيبة الطائفية للجيش مرة أخرى وبقوة، لأن القاعدة الطائفية تعتبر أكثر القواعد أماناً عند المحن السياسية، حيث إنها ليست علاقة طائفية فقط، بل علاقة عشائرية وإقليمية أيضاً، ولم تكن هذه حال المسلمين السنة ولا المسيحيين.

وعند التأمل في الأعضاء الثلاثة المؤسسين للجنة العسكرية - وهم صلاح جديد ومحمد عمران وحافظ أسد - نلاحظ عدة أمور. منها أن انتماءهم الحزبي كان ضعيفاً، وكانوا يستخدمون الحزب كقاعدة مدنية تساعد في الوصول إلى السلطة لا إيماناً بمبادئها. بل إن بعضهم كان في أحزاب منافسة لحزب البعث قبل انضمامهم إليه. وأيضاً يلحظ أن جميعهم من الطائفة النصيرية. كذلك يلحظ تعاونهم

مع الضباط الدروز للاستفادة من الطائفة الدرزية كونها أقلية، ثم يتخلص منهم. وكذلك يتضح استخدام الضباط السنة كواجهات لتحركاتهم لزيادة فرص نجاح تحركاتهم. وقد استغلت هذه اللجنة العسكرية الضعف الشديد لحزب البعث بالذات بعد الانفصال للسيطرة على قرارات الحزب.

وبعد انقلاب البعثيين في العراق في فبراير 1963، قام البعثيون والناصريون في سوريا بانقلاب مماثل في 8 مارس من العام نفسه واستلم رئاسة الجمهورية أمين الحافظ. وبعد ذلك وبسبب تباطؤ إجراءات الوحدة مع العراق ومصر، حاول الناصريون الانقلاب على السلطة في يوليو 1963، ولكن الانقلاب فشل؛ وكانت فرصة للتخلص من الناصريين واستفراد البعثيين بالسلطة. وأسس البعثيون الحرس الجمهوري، وأعطى مجلس قيادة الثورة كل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية وتعيين الوزراء وفق الدستور المبدئي الذي أصدره البعثيون سنة 1964. وبسبب الحكم الشمولي الذي مارسه حزب البعث، قامت احتجاجات في عدة مناطق في سوريا قمعها أمين الحافظ بقوة.

ثم بدأ الصراع يدب داخل الحزب نفسه بسبب التنافس الطائفي الذي دعمته اللجنة العسكرية (عمران - حافظ - جديد)، والذي ظهر في استدعاء الضباط وضباط الصف الذين تربطهم بهم علاقات طائفية وعشائرية لتعضيد مراكزهم في الجيش، وكذلك كان المنتسبون الجدد من أقارب القيادات العسكرية من أبناء الطوائف. كما قاموا بتقوية نفوذهم في دمشق وما حولها، وأبعدوا السنة من الأماكن الحساسة في دمشق إلى الجبهة أو مدن بعيدة. ونتيجة لذلك، كانت نسبة الضباط من الأقليات الطائفية في الجيش عام

1965 70% على الأقل.

ولأن صلاح جديد ومحمد عمران من عشريتين مختلفتين، فقد حدث صراع بينهما، واستطاع جديد إزاحة عمران بحجة محاولة الأخير تكوين كتل طائفي داخل الجيش. ثم حدث خلاف بين أمين الحافظ من جهة وصلاح جديد وحافظ أسد، حيث بدأ حافظ ينتقد علانية وجود كتل طائفي علوي في الجيش، وحدث صراع كبير في الجيش والحزب، انتهى بانقلاب صلاح جديد وحافظ أسد على أمين الحافظ في 23 فبراير 1963 وعين نور الدين الأتاسي مكان حافظ رئيساً للجمهورية. ورغم أن الضباط الدروز - وعلى رأسهم سليم حاطوم - قد ساعدوا في نجاح الانقلاب بقوة، إلا أنهم تجوهلوا في ترتيبات ما بعد الانقلاب. فقام حاطوم بمحاولة انقلاب لكن كشفت، ثم عملية عصيان في السويداء قضي عليها، وأدى هذا إلى تصفية الضباط الدروز في الجيش. كما استبعدت مجموعة كبيرة من الضباط الحوارنة من الجيش لتعاطفهم مع المحاولة الانقلابية.

وكان ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية - التي تضم حزب البعث وأحزاباً حليفة له - قد أعطى الحق لحزب البعث فقط حق التنظيم والنشاط الحزبي في الجيش، وبدأت سياسة استعانة قيادة حزب البعث بضباط في الجيش لحسم خلافاتهم تنقلب عليهم؛ فقد ظهر للقيادة المدنية أنه لم يعد لهم أي سلطة على الجيش، بينما الجيش يتدخل في الشؤون المدنية. كما بدأت القيادات العسكرية بنفخ الروح الحزبية في الجيش والعمل على إنشاء "الجيش العقائدي" الذي يؤمن بمبادئ الحزب وينافح عنها. ونتج عن هذا تصفية كبيرة أخرى للضباط غير الموالين للحزب. وقد أدت التصفيات الكبيرة المتعددة للضباط في الجيش إلى إنهاك الجيش السوري، حيث كان قد فقد

أكثر من ثلثي ضباطه، واستبدلوا بمجموعات حزبية طائفية ليس لها خبرة في مواجهة العدو. وكان هذا أحد أهم أسباب خسارة الجيش السوري لمعركة 1967 مع العدو الصهيوني.

هذه الهزيمة أدت إلى انقسام جديد في صفوف البعث بين من يرى وجوب اتخاذ سياسة اشتراكية والتوجه نحو الاتحاد السوفيتي والعزلة عن الدول الإقليمية لتحقيق هذه السياسة، وبين من يرى أن الأولوية لتبني سياسة قومية عربية تتعاون مع الدول العربية لمواجهة العدو الصهيوني. وكان على رأس الفريق الأول صلاح جديد وعلى رأس الفريق الثاني حافظ الأسد. وقد استطاع جديد ومن معه فرض اتجاههم على الحزب من خلال المؤتمرين القومي والقطري عام 1968. ولكن حافظ رفض الانصياع للقرارات. وبدأ كل فريق يعمل على استبعاد الآخر في الجيش والسياسة. وقد استطاع جديد السيطرة على الجهاز المدني في الحزب، بينما استطاع حافظ السيطرة على الجهاز العسكري والجيش من خلال منصبه كوزير للدفاع. ورغم هذا الصراع الذي لم يحسم داخل الحزب، نص الدستور المؤقت الصادر عام 1969 على أن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع. وبعد حرب المخيمات الفلسطينية في الأردن والتي رفض فيها حافظ الانصياع لجديد بتوفير غطاء جوي للدبابات السورية، انعقد مؤتمر قطري استثنائي أدين فيه حافظ الأسد ومصطفى طلاس - رئيس الأركان - وأعفيا من مناصبيهما. وقبل تنفيذ قرارات المؤتمر، ولعلمه أن الحسم لن يكون إلا عبر الجانب العسكري، قام حافظ بتنفيذ انقلابه في 13 نوفمبر 1970، واعتقل رئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي وصلاح جديد وأنصارهما في القيادة القطرية بالذات. وشكلت قيادة قطرية جديدة وعين أحمد الخطيب

رئيساً للجمهورية وحافظ رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، وأعلن حافظ الأسد بأن ما جرى لم يكن انقلاباً، وإنما حركة تصحيحية. وقد أوضحت الأحداث المتتالية في عقد الستينيات أن حزب البعث لم يكن مؤثراً وإنما متأثراً، وإنه إنما كان تجمعاً لمصالح، واستخدم من قبل الأقليات للوصول إلى السلطة، ولذا بمجرد تمكنه من السلطة، بدأت الصراعات الدموية العنيفة بين التجمعات المشكلة له.

الطائفة، العشيرة، العائلة، والنظام الجمهوري (1970-2000):

بعد تولي حافظ زمام الأمور، دعا إلى تخفيف حدة التحول الاشتراكي، وتحقيق مصالحة بين القوى الوطنية المختلفة، وأنشئت الجبهة الوطنية التقدمية من حزب البعث والأحزاب الحليفة. واتخذت مجموعة إجراءات ظهرت على أنها لتخفيف القبضة الأمنية الشديدة على المجتمع. وانتخب حافظ الأسد رئيساً في مارس 1971. وفي 1973 أقر دستور جديد تركز كثير من بنوده على ضمان الحريات العامة والديموقراطية والتحرر الاقتصادي. أما على الأرض، فقد قام حافظ بالتخلص من خصومه السياسيين والعسكريين عبر قتلهم أو سجنهم أو إبعادهم. هذا داخلياً، أما خارجياً، فأعاد حافظ بناء العلاقات الجيدة مع الدول العربية بالذات مع مصر والأردن والسعودية. وتكللت تقوية العلاقات بحرب أكتوبر 1973 ضد إسرائيل لاستعادة الأراضي المحتلة عام 1967. وكاد أن يتحقق ذلك، لكن الصهاينة استطاعوا استعادة زمام الأمور وأصبحوا على بعد 40 كم من دمشق وبدأوا بقصفها بالمدفعية الثقيلة، وهو ما أجبر حافظ على القبول باتفاق وقف إطلاق النار، وخسرت سوريا 29 قرية جديدة بسبب هذه الحرب بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية للبلاد وإلحاق

خسائر كبيرة بالجيش السوري.

وفي عام 1975، بدأت الحرب الأهلية في لبنان بين القوى المسيحية والقوى اليسارية المدعومة من منظمة التحرير الفلسطينية. واستنجد رئيس الجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية بسوريا لتتدخل لصالح الحكومة والموارنة، وهو ما حصل. وبتفاق عربي لإنهاء الصراع في لبنان، أُقر بقاء القوات السورية فيه. وتورط الجيش السوري بمذابح ومواجهات ضد الفلسطينيين والقوى اليسارية في لبنان، وهو ما جعلها تنقلب على النظام السوري وتنفذ عمليات ضده حتى داخل سوريا بعد أن كانوا من حلفائه. كما توترت علاقته بالموارنة فيما بعد.

وقد بدأ التوتر الأمني الكبير في داخل سوريا مع بداية تدخل الجيش السوري في لبنان 1976، واستهدفت الاغتيالات مسؤولين متنفيذين وبالذات العلويون منهم. وتبنت الاغتيالات مجموعة "الطليعة المقاتلة" والتي قالت إن سببها هو السياسة الطائفية للحزب سواء في المناصب العسكرية أو السياسية وإن مقتل الشيخ مروان حديد تحت التعذيب هو الذي دفعها إلى التحرك. وبدلاً من أن تعمل السلطة على احتواء المشكلة الطائفية وحلها، عملت على زيادتها عبر عمليات تصفية لمزيد من السنة في الجيش والسياسة، وأصدرت قانون إعدام كل من ينتمي إلى الإخوان المسلمين، واغتيل عدد كبير من المعارضة السورية واللبنانية والفلسطينية، وشنت عمليات عسكرية في عدة مدن وارتكبت عدة مجازر انتهت بمجزرة حماة سنة 1982 والتي قادها رفعت أسد شقيق حافظ، واستمرت الحملات الأمنية حتى 1983 ثم هدأت الأمور. وفي عام 1984 حاول رفعت الانقلاب على أخيه إثر خلافات حصلت بينهما، ولكن حافظ استطاع إحباط المحاولة ونفي أخيه للخارج.

ضعف نفوذ حافظ في حزب البعث جعله يعتمد على الكادر العسكري، ويوجه ضربات متتالية للحزب عبر تصفيات كبيرة ومتكررة، وحرص على جعله والجبهة الوطنية التقدمية مجرد إطار شكلي لقيادة الدولة. وشكل لجنة مركزية للحزب تنبثق منها قيادة قطرية جديدة، وغلب على كليهما العسكريون من الضباط العلويين. وكان المدنيون في الحزب يواجهون كل فترة عمليات تصفية لضمان استمرار سيطرة العسكريين. وأكبر المشاكل التي سببها النظام كان "سياسة احتكار السلطة" وربط كل مصالح الدولة والشعب بالحزب، وهو ما أدى إلى تفشي الفساد بشكل كبير جداً وارتباطه بالسلطة. ومن 1985-2000 ظهرت أيضاً سيطرة الفرد - حافظ - على كل مؤسسات الدولة؛ حيث وضعت الصلاحيات والسلطات بأنواعها بين يديه، واعتمد في المناصب العليا على أصحاب شخصيات سنية ضعيفة وليس لها قاعدة شعبية وأيضاً بدون صلاحيات حتى لا ينافسه أحد في الحكم.

وكان هناك وزراء دائمون حتى لو اختلفت الحكومات. وتجدر الإشارة إلى أن وزير الإعلام كان دائماً من الطائفة النصيرية. وقد حاول حافظ أن يستعين بحكومة عبد الرؤوف الكسم (85-87) ليكبح طموح بعض كبار القادة العسكريين تحت مظلة مكافحة الفساد، لكنه اضطر تحت المعارضة الشديدة من قبل العسكر للحكومة إلى إقالته، واتجه بدلاً من ذلك إلى إعادة تشكيل الجيش السوري وكلف بذلك علي أصلان - نائب رئيس الأركان ومدير مسرح العمليات - وهو الرجل الأقوى نفوذاً في الجيش. إعادة التشكيل كان سببها ارتباط بعض قطعه بمحاولة انقلاب رفعت، والارتباط المعروف لكثير من كبار ضباطه بالفساد بمختلف أنواعه، وكذلك سمعته السيئة بسبب

الحملة الأمنية والتعدي على المواطنين. كما كان من أهدافها تسهيل حركة الجيش فقلص عدد الجنود إلى النصف تقريباً. وكان من أهدافها تقليل البيروقراطية، ومع ذلك بقيت القرارات تقريباً كلها تصدر بطريقة مركزية. والجيش السوري رغم كثرة عتاده إلا أن معظمه قديم، وهناك صعوبة كبيرة في توفير قطع الغيار بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتدهور الاقتصاد السوري. ولذا انتقل النظام السوري في تسليح الجيش من تحقيق سياسة "التوازن الاستراتيجي" إلى سياسة "الردع الاستراتيجي"؛ أي امتلاك أسلحة لمنع العدو من الهجوم على سوريا، وليس من أجل شن معركة على العدو. ولهذا حرص النظام على توفير أسلحة كيماوية وبيولوجية عبر شرائها وتصنيعها في الداخل أيضاً. ومن الأسباب المهمة أيضاً التي أدت إلى ذلك أيضاً هو تخصيص جزء كبير من ميزانية المؤسسة العسكرية - التي تتجاوز نصف الميزانية السنوية لسوريا - للمحافظة على أمن النظام ومنع قيام انقلاب جديد عبر دعم وتحديد فرق عسكرية معينة وجعلها في دمشق وحولها. وأنشئت ست فرق عسكرية لحماية أمن النظام: سرايا الدفاع (ألغيت سنة 1984)، الحرس الجمهوري (الجهة العسكرية الوحيدة التي يسمح لها بالانتشار في داخل دمشق)، القوات الخاصة، الفرقتين الثالثة والرابعة المدرعتين، وسرايا الصراع. وجميعها ما عدى الحرس الجمهوري تنتشر على مشارف دمشق لحماية النظام من الأخطار الداخلية والخارجية، وأغلب المنتسبين إليها هم من النصيريين، وتجاوزت نسبة النصيريين في بعضها 90%.

واعتمد النظام أيضاً على مؤسسات أمنية كثيرة لتثبيت حكمه، ويقدرها البعض بثلاثة عشر جهازاً أمنياً أبرزها: إدارة الأمن

السياسي، شعبة المخابرات العسكرية، إدارة المخابرات الجوية، وإدارة الأمن العام: ويعتبر الجهاز الأمني المدني الرئيس، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم الأمن الداخلي، قسم الاستخبارات الخارجية، وفرع فلسطين. وهناك أيضاً مكتب الأمن القومي وهو أعلى سلطة استخباراتية في البلاد ومهمته التنسيق بين الأجهزة الأمنية المختلفة. والأغلبية الساحقة من ضباط هذه الأجهزة من الطائفة النصيرية، ونسبة النصيريين بشكل عام في هذه الأجهزة تتراوح بين 70 و90 %.

الطائفة، العشيرة، العائلة، وتوريث السلطة:

كما ذكر سابقاً، فقد اعتمد حافظ على ترسيخ الطائفية في الجيش عبر الاعتماد بشكل كبير جداً على طائفته النصيرية في الجيش وقوى الأمن، وذكرت عدة نسب سابقة لعددتهم في اجيش والأمن، واليوم تبلغ نسبة الضباط في الجيش حوالي 80%، ويتركزون بالذات في دمشق والمناطق المحيطة بها. وما دفع حافظ لذلك إدراكه أن الطائفة توفر انتماءً عقدياً، ووحدة إقليمية، وعصبية قبلية في نفس الوقت، وهو ما لا يتوفر للأغلبية السنية. ورغم التوجه العلماني لحزب البعث، إلا أن حافظ سعى فور توليه الحكم للحصول على اعتراف من الشيعة الاثني عشرية الذين يكفرون النصيريين بأن النصيرية من المسلمين، وسمح لكل من النصيريين والشيعة الاثني عشرية بممارسة عمليات التبشير والدعوة حتى في المناطق السنية، وذلك عبر جمعيات رسمية، مع التضييق الشديد أو المنع لكل ما يضاد هاتين العقيدتين. وبرز العامل العقدي بقوة أيضاً في تحالف حافظ مع إيران على كل المستويات الدينية والعسكرية وغيرها. كما اعتمد حافظ على استقطاب مجموعات من عشائر الطائفة النصيرية، وذلك عبر

استمالة قياداتها السياسية أيضاً، وإعطائهم مناصب بارزة في الجيش والحزب، وتنسيب أبنائهم في الأجهزة العسكرية والأمنية، وبالذات أولئك الذين ينتمون لمنطقة القرداحة وما حولها. وكان الدعم رسمياً وعبر مجموعة من كبار ضباط الاستخبارات العلويين. وكان الاعتماد واضحاً على منظومة الأقارب والأصهار والعشيرة (عشيرة المتاورة هي التي ينتمي إليها الرئيس). ولم يقتصر هذا على الجيش والأمن، بل حتى داخل الحزب وفي اللجنة المركزية، وفي مؤسسات الدولة المختلفة، ويمتد النفوذ ليشمل الجانب الاقتصادي سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة.

فعل كل هذا حافظ حتى يضمن عدم وجود منافس حقيقي له في السلطة، وكان لا بد من تحديد الشخص الثاني في النظام، وكان حريصاً على أن يكون من آل الأسد. فكانت البداية بأخيه رفعت، لكن محاولة انقلابه جعلت حافظ ينتقل إلى ابنه الأكبر باسل. وبدأ في عملية تلميع كبيرة لاسمه، ولكن مات باسل في 1994، لتنتقل الترتيبات إلى بشار. وهنا ظهرت خلافات بين بعض أقطاب السلطة، فأبعد المعارضون عن أماكن التأثير وسُرح جميع الضباط المتنفذين المعارضين. وأنشئ جهاز مركزي للسلطة في القصر الجمهوري للسيطرة على جميع مقاليد الأمور في البلاد أمنية وسياسية وغيرها. وبقي جميع الضباط المواليين في أماكنهم في اللجنة المركزية للحزب، وظهر جناح جديد للسلطة غير حزبي، وهم كبار الضباط من الأقارب والأصهار. وبعد وفاة حافظ في يونيو 2010، أعطي بشار صلاحيات والده وغير الدستور ليستطيع بشار الترشح لسباق الرئاسة، ونالها حيث كان المرشح الوحيد.

رؤية مستقبلية:

بشار أتى للسلطة عبر مؤسسات الحكم التي سيطر عليها وصاغها والده، ولذا فهو قد أتى لا ليغير النظام، بل ليحافظ عليه. وأي محاولة لتغيير كيان النظام جذرياً سواء في الحزب أو الحكومة أو الفرق الطائفية أو الطائفية سيفقد النظام توازنه واستقراره. وقد ظهر هذا جلياً في التغييرات الأمنية والعسكرية والتي ظهر فيها اعتماد بشار على دائرة قرابة أضيق من الدائرة التي كان يستعين بها والده. لذا فهو يمثل الاستمرار لا التغيير.

خاتمة:

سوريا الآن تعيش جموداً لا استقراراً. جمود يصاحبه تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار أكبر للفساد. أما الاستقرار فإنه يعني التوازن بين فئات المجتمع حسب حجمها، وعمل كل هذه الفئات لتحقيق المصلحة العامة في جو تعددي. وسوريا تعاني اليوم من تدهور للعلاقات مع جيرانها العرب بسبب تعاونها مع إيران في دعم سياسات طائفية في البلاد العربية. وتعاني بسبب ذلك عزلة إقليمية وضغوطاً خارجية كبيرة. وإحداث تغيير صحيح، لا بد من ترك هذه السياسة، والعمل على تحقيق تكامل في كل المجالات مع بلاد الشام، وترسيخ بديل أيديولوجي يعيد البلاد إلى أصولها التاريخية العربية والإسلامية. ولا بد من إجراء تحقيقات مستقلة فيما جرى من أحداث طائفية سببت شرخاً كبيراً في المجتمع، ثم إجراء مصالحة وطنية لرأب هذا الصدع واستعادة الثقة. كما يجب العمل على إيجاد توازن في تمثيل أبناء المجتمع في المؤسسات المدنية والعسكرية، وإنهاء دور الأجهزة الأمنية في الحياة العامة، والتخلص من الفرق الطائفية، ومنع الانتماء الحزبي - العشائري لضباط الجيش. وعلى المؤسسات البحثية أن تسعى إلى تحديد المشاكل

الحقيقية التي يواجهها المجتمع وعدم تجاوز شيء منها تحت أية حجة، وتقديم الحلول المناسبة لكل منها لتحقيق الاستقرار المنشود.

المصدر:

<http://alshamtoday.net/data.php?s=2&cat=50&id=585>